الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مسح تحديث سجل المنشآت-1999

النتائج الرئيسية

أيار/مايو، 2000

© ربيع أول، 1421هـ – حزيران، 2000.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. *مسح تحديث سجل المنشآت-1999: النتائج الرئيسية.* رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647 رام الله- فلسطين

هاتف: 6340 240 (972/972) فاكس: 6343 240 (972/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org صفحة إلكترونية: http://www. pcbs.org

شكر وتقدير

يـــتقدم الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل إلى أصحاب / مدراء المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلســـطينية، الذيـــن كـــان لتعاونهم مع فرق العمل الميداني بالغ الأثر في إنجـــاح عمليـــــة تحديث سجـــل المنشآت الاقتصاديـــة.

كمـــا يتقدم بالشكر الجزيل الى الوزارات والمؤسسات الفلسطينية المعنية بتسجيل المنشآت الاقتصادية لتعاونها في مجال تـــزويد الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني بقوائم تشمل أسماء وعناوين المنشآت الاقتصادية المسجلة لدى هذه الجهات.

تتولى الحكومة الألمانية الصديقة توفير التمويل والدعم الفني لمشروع سجل المنشآت وذلك عبر الوكالة الألمانية للتنمية والتعاون (GTZ) يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لحكومة ألماني والوكالـــــة الألمانيـــــة للتنميـــــة والتعـــــاون (GTZ) على الدعم المـــادي الذي تلقـــاه لإعـــداد هذا التقـــــرير.

تقديم

يســـر الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يقدم هذا التقرير الخاص بنتائج مسح تحديث سجل المنشآت –1999 والذي تم تنفيذه في نهاية عام 1999 بعد مرور عامين على تنفيذ ثاني تعداد عام للمنشآت في الأراضي الفلسطينية عام 1997.

لقد تضمن هذا المسح عملية حصر المنشآت الاقتصادية الجديدة التي تأسست بعد عام 1997 وذلك اعتماداً على بيانات الســـجلات الإداريـــة وعلى نتائج العمل الميداني. كما تضمن تحديث بيانات المنشآت التي ظهرت في تعداد المنشآت– 1997 كمنشـــآت مغلقـــة مؤقتاً أو منشآت تحت التجهيز، وكذلك آبار المياه إضافة إلى قائمة أخرى من المنشآت التي وردت من المسوح الاقتصادية.

لقـــد تـــم إعداد هذا التقرير للاستخدام الداخلي فقط حيث أن عملية التحديث التي تمت خلال العام 1999 كانت تهدف بشكل أساسي إلى تهيئة الإطار العام للمنشآت لسحب عينة الدورة الخامسة من سلسلة المسوح الاقتصادية.

والله ولي التوفيق،،،

حزيران، 2000

د.حسن أبو لبده

رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: المقدمة	
1.1 لمحة عامة عن تعداد المنشآت عامي 1994 و1997	11
2.1 تحديث سجل المنشآت 1999	11
الفصل الثاني: التعاريف والمصطلحات	13
الفصل الثالث: المنهجية	
1.3 شمولية المسح	19
2.3 استمارة المسح	20
3.3 المرحلة التحضيرية	21
4.3 العمليات الميدانية	
1.4.3 الدورة التدريبية	21
2.4.3 تنظيم وإدارة العمل الميداني	23
3.4.3 تحديث وجمع البيانات	23
5.3 معالجة وجدولة البيانات	23
1.5.3 تدقيق وترميز الاستمارات	23
2.5.3 إدخال البيانات	23
3.5.3 التحقق من الإدخال	23
4.5.3 تدقيق البيانات بعد الإدخال	23
الفصل الرابع: جودة البيانات	
1.4 ابرز الملاحظات الميدانية	25
2.4 ملاحظات على البيانات	25
الفصل الخامس: النتائج الرئيسية	
1.5 المنشآت التي استجدت خلال الأعوام 1998 و1999	27
2.5 المنشآت المغلقة مؤقتاً وتحت التجهيز	30
3.5 آبار المياه	31
4.5 المنشآت التي وردت من المسوح الاقتصادية	32
الفصل السادس : الاستنتاجات والتوصيات	
1.6 الاستنتاجات	35
2.6 التوصيات	35

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
جدول 1:	عدد المنشآت الاقتصادية حسب الحالة العملية	39
جدول 2:	عدد المنشآت حسب المحافظة وحالة العمل 1999	41
جدول 3:	عدد المنشآت العاملة حسب المحافظة والملكية 1999	43
جدول 4:	عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 1999	45

الفصل الأول

المقدمة

1.1 لمحة عامة عن تعداد المنشآت عامي 1994 و 1997:

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية عام 1994 وبداية عام 1995 بتنفيذ أول تعداد عام للمنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وتمخض عن إجراء هذا التعداد وضع أول إطار عام للمنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ونظراً لحركة التغير السريعة في وضع المنشآت الاقتصادية من حيث تأسيس منشآت جديدة وإغلاق أخرى قائمة، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على المنشآت القائمة، مثل تغير النشاط الاقتصادي أو أصحاب المنشأة أو العنوان وغيرها من التغيرات، كان هناك حاجة ماسة لإجراء تحديث متواصل لسجل المنشآت/ المؤسسات. وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء عملية تحديث جزئي لسجل المنشآت خلال عامي 1995، 1996 اعتماداً على البيانات التي تم جمعها من خلال الجهات المخولة بتسجيل وترخيص المنشآت للأغراض المختلفة ممثلة بالبلديات، اتحاد الغرف التجارية، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، اتحاد المقاولين، وزارة العدل.

كما أتاح تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 فرصة كبيرة من أجل القيام بعملية حصر وتحديث شاملة للمنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وقد تم تنفيذ عملية تحديث وحصر المنشآت الاقتصادية أثناء تنفيذ المرحلة الثانية من مراحل التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، وهي مرحلة ترقيم وحصر المباني والمساكن والمنشآت التي ابتدأت بتاريخ 1997/10/30 واستمرت لغاية 1997/11/23.

2.1 تحديث سجل المنشآت –1999:

بعد مضي أكثر من عامين على تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –1997، ونظراً لحركة التغير السريعة في وضع المنشآت الاقتصادية، ومن اجل المحافظة على حداثة الإطار العام للمنشآت ليتسنى الاعتماد عليه لتنفيذ الدورة الخامسة من سلسلة المسوح الاقتصادية فقد تقرر تنفيذ مسح تحديث سجل المنشآت خلال العام 1999 وذلك لتحديث الإطار العام للمنشآت عن طريق:

1- حصر واستكمال تحديث بيانات المنشآت الجديدة التي استجدت خلال عامي 1998 و1999 والتي تم تحديدها بناءً على عدة مصادر تمثلت بالبلديات، اتحاد الغرف التجارية، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، اتحاد الغرف التجارية، اتحاد المقاولين، وزارة العدل.

2- تحديث الحالة العملية للمنشآت التي كانت مغلقة مؤقتاً وتحت التجهيز خلال تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 والعمل على استيفاء البيانات الخاصة بهذه المنشآت.

3- فحص المنشآت العاملة في نشاط آبار المياه وذلك لتحديد النشاط الاقتصادي الحقيقي لهذه المنشآت.

4- تحديث بيانات مجموعة من المنشآت الاقتصادية التي كانت ضمن عينة المسوح الاقتصادية لسنة 1998 والتي تبين من خلال العمل الميداني أن هناك تغير قد طرأ على بياناتها دون تحديد البيانات الصحيحة لهذه المنشآت.

الفصل الثاني

التعاريف والمصطلحات

اشـــتملت الاستمارة المخصصة لجمع وتحديث بيانات المنشآت على عدد من المتغيرات بما يخدم أغراض المسح. وقد اتبعـــت أحدث التوصيات والنظم الدولية ذات العلاقة وخصوصاً المفاهيم والتعاريف الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 لتحديد هذه التعاريف. وشمل المسح على المتغيرات والتعاريف التالية:

الوحدة الإحصائية: المنشأة:

لكي يتم تعريف المنشأة بصورة دقيقة لا بد من تعريف الوحدة التنظيمية، أي المؤسسة بداية.

- الوحدة التنظيمية (المؤسسة): وتعرف بأنها كيان اقتصادي قادر بما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصـــوم والـــتعامل بصفقات مع أطراف أخرى. وبذلك فإن الخصائص الرئيسية للمؤسسة تشمل أهليتها على امـــتلاك الســـلع والأصـــول وتبادلها مع وحدات مؤسسية أخرى واتخاذ القرارات الاقتصادية وممارسة أنشطة اقتصادية، وهي مسؤولة عنها أمام القانون، وهي أيضاً قادرة على تحمل الخصوم والارتباط بعقود. وهي تملك مجموعـــة كاملة من الحسابات بما في ذلك ميزانية عمومية للأصول والخصوم أو أن يكون من الممكن والمفيد من وجهة نظر اقتصادية وقانونية وضع مجموعة كاملة من الحسابات إن لزمت.
- المنشـــأة: هـــي مؤسســـة أو جزء من مؤسسة يقع في موقع وحيد ويمارس فيه نشاط إنتاجي واحد (مع احتمالية الإنتاج من أنشطة ثانوية) بحيث يحقق هذا النشاط غالبية القيمة المضافة. ويهدف تجزيء المؤسسة الواحدة إلى عدة منشآت خلق وحدات إحصائية أكثر تجانساً من الناحية الإنتاجية.

وبناء على ذلك فقد حددت الشروط التالية في تعريف المنشأة:

1- مزاولة نشاط اقتصادي: أي أن تقدم المنشأة خدمة أو سلعة للغير.
2- وجود مكان ثابت يمارس فيه النشاط الاقتصادي. وبذلك فإن المنشأة تكون عبارة عن مبنى مستقل أو جزء من مبنى (كما تم تعريف المبنى في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997). وبذلك لا تعتـــبر الأماكن المتحركة التي تمارس أنشطة (كالعربات المتحركة والسيارات والباعة المتجولين) منشـــآت اقتصـــادية. وكذلـــك لا تعتـــبر مواقع العمل للمشاريع الإنشائية كالمباني أو الطرق منشآت اقتصادية.
3- وجود حائز للمنشأة: سواء كان ذلك فرداً أو شخصية اعتبارية.
4- وجود إدارة واحدة للمنشأة.

رقم المنشاة المتسلسل:

ويقصد به الرقم الخاص بكل منشاة والمعرف على ملف الحاسوب وهذا الرقم يبقى ثابتا لكل منشاة ولا يتغير مع كل ما يمكن أن يطرأ على المنشاة من تغيرات.

الموقع:

ويعني به اسم الحي والشارع والمبنى الذي تقع ضمنه المنشاة وقد روعي أن يتم التوضيح بما يسهل الاستدلال على هذه المنشاة في المستقبل.

اسم الحائز أو المدير:

يقصد بالحائز اسم الشخص (أو مجموعة الأشخاص) العادي أو الاعتباري الذي يملك المنشاة. أما المدير فهو الشخص الذي يقوم على إدارة المنشاة.

حالة المنشاة:

ويقصد بها توضيح إذا ما كانت المنشأة عاملة أو مغلقة نهائيا أو مغلقة مؤقتا أو تحت التجهيز أو وحدة نشاط مساند

1- **عاملة:** وهي منشأة تزاول العمل فعلاً خلال فترة تنفيذ المسح.

2- **مغلقة نهائياً (متوقفة):** وهي المنشأة المغلقة بصفة دائمة طوال فترة حصر المنشآت ولسبب ما (كالإفلاس أو التصفية مثلاً).

3- **مغلقة مؤقتاً:** وهي المنشأة المغلقة طول فترة حصر المنشآت لسبب مؤقت مثل وجود الحائز في إجازة أو بسبب المرض أو السفر... الخ.

4- **تحت التجهيز:** وهي المنشأة الجاري تجهيزها لغايات بدء ممارسة النشاط الاقتصادي، مثل القيام بأعمال الديكور والتأثيث، لكنها لم تبدأ بالعمل فعلا.

5- **وحدة نشاط مساند:** يعرف النشاط المساند بأن مخرجاته تستخدم في نفس المؤسسة ولا تقدم للغير. ومن الأمثلة على ذلك مستودعات التخزين التابعة لمؤسسة ما (شرط ألا تقدم خدمة التخزين للغير)، وورش الإصلاح لمركبات شركة تأجير سيارات أو شركة نقل باصات، أو مكتب المبيعات لمؤسسة صناعية الموجود في موقع مستقل. وبنفس المحاكمة لا يعتبر بئر المياه الذي يقتصر استخدام إنتاجه على الحيازة التابع لها بمثابة منشأة بل وحدة نشاط مساند، أما إذا كان يبيع المياه للآخرين فيعتبر منشأة مستقلة.

ملكية المنشاة:

ونعني بذلك القطاع الذي تتبع له المنشاة من حيث سيطرته على إدارة المنشاة واتخاذ القرار فيها وهو في العادة القطاع الذي يمتلك أغلبية رأس مال المنشاة، وقبل استعراض أنواع ملكية المنشأة سيتم تعريف مفهوم المقيم وغير المقيم.

المقيم وغير المقيم:

يعتبر الأفراد والمنشآت مقيمون في الاقتصاد الذي يشكل مركز اهتمامهم الاقتصادي. وهذا يعني أنهم سوف يقومون في ذلك الاقتصاد بجزء هام من أنشطتهم الاقتصادية ويمكثون لفترة طويلة. وبهذا فإن مفهوم الإقامة هو مفهوم اقتصادي، وليس له علاقة بمفهوم قانوني ويجب ألا يربط بمفاهيم الجنسية أو المواطنة.

وبالنسبة للأفراد، فإن المعيار الرئيسي لمركز الاهتمام الاقتصادي هو قاعدة "السنة الواحدة": فإذا ما بقي الفرد، أو كان لديه النية أن يبقى في بلد ما لمدة تزيد عن سنة واحدة، فإنه يعتبر مقيماً في ذلك البلد، ويستثنى من هذه القاعدة الطلاب والمرضى والعاملين لدى السفارات والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية من غير مواطني الدولة التي تقيم فيها هذه الهيـــئات، ويعتبر الأفراد من هذه المجموعات الثلاثة المذكورة غير مقيمين في الاقتصاد الذي يعيشون فيه، بل مقيمون في بلدهم الأصلي بغض النظر عن مدة تواجدهم خارج بلدهم الأصلي.

ويمكن أن تكون ملكية المنشأة إحدى الحالات التالية:

1- **خـــاص وطنـــي:** إذا امـــتلك الأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص المقيمة في فلسطين 51% فأكثر من رأسمالها.

2- **خـــاص أجنبي:** وهي المنشأة المملوكة بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها لأفراد أو مؤسسات غير مقيمة فـــي الأراضي الفلسطينية. ويشمل ذلك فروع الشركات الأجنبية في فلسطين، على أن ذلك لا يشمل البعثات الدبلوماسية والرسمية لهذه الحكومات.

3- **شـــركة حكومية وطنية:** وهي المنشآت التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية ربحية ولكن تســيطر علــيها الحكومـــة إما من خلال امتلاك 51% فأكثر من رأسمالها أو من خلال تشريعات أو مرسوم حكومي.

4- **شركة حكومية أجنبية:** وهي الشركات المملوكة للحكومات الأجنبية بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها.

5- **حكومـــة مركـــزية:** وهـــي كافـــة المنشآت (الوزارات والدوائر والهيئات) التي تتبع للسلطة الوطنية الفلســـطينية وتقـــدم خدمـــات الإدارة العامة، ويشمل ذلك المؤسسات التي تتبع لهذه المؤسسات وتقدم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية كالمدارس والمستشفيات الحكومية.

6- **ســـلطة محلـــية:** وهـــي الـــبلديات والمجالس القروية وما يتبع لها من مؤسسات خدمية كالمنتزهات والمكتبات العامة والإطفائيات وما شابه.

7- **حكومـــة أجنبـــية:** وهـــي المنشـــآت التي تتبع مباشرة لحكومة دولة أجنبية مثل السفارات والهيئات الدبلوماسية والقنصليات والممثليات.

8- **وكالـــة غـــوث:** ويشمل ذلك كافة مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) سواء كانت مكاتب الإدارة والخدمات أو المدارس والمستوصفات والمراكز التدريبية.

9- **هيـــئة دولـــية:** هـــي مـــنظمات الأمم المتحدة المختلفة (عدا وكالة الغوث) مثل اليونسكو، UNDP والمؤسسات الدولية المماثلة (كالصليب الأحمر والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ...)

هادفة أو غير هادفة للربح:

يحـــدد هـــذا المتغير طبيعة هدف المؤسسة (أو المنشأة التي تتبع لها). وتعرف المؤسسات غير الهادفة للربح بأنها كـــيانات قانونـــية أو اجتماعية تم إنشائها بهدف إنتاج سلع أو خدمات وبما لا يسمح لها أن تكون مصدراً للدخل أو الـــربح للوحدات التي أنشأتها، وبالتالي فإنه لا يتم توزيع الفائض أو الربح الناجم عن ممارسة النشاط على وحدات مؤسســـة أخـــرى، مثال ذلك: الجمعيات الخيرية والجمعيات التي تؤسس لتقديم خدمات صحية واجتماعية وتعليمية

(مستشـــفيات، جامعـــات، دور رعاية). ويشمل ذلك أيضاً المدارس والمستشفيات المدارة من قبل البعثات التبشيرية وكذلك النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية والأندية الثقافية وغيرها.

التنظيم الاقتصادي للمنشاة:

يحدد التنظيم الاقتصادي وفقاً لواحدة من الحالات التالية:

1. **منشأة مفردة:** منشأة ليس لها فروع وليست فرعاً لمركز رئيسي.
2. **مركز رئيسي له فرع أو أكثر:** تعتبر المنشأة مركز رئيسي في حالة وجود فروع تابعة لها.
3. **فرع لا يمسك حسابات:** للفروع التي لا تمسك أية قيود محاسبية.
4. **فـــرع يمســـك حســـابات:** وذلك للفرع الذي يمسك قيوداً محاسبية مستقلة تمكنه من إعداد حساب أرباح وخسائر خاص به.

الكيان القانوني للمنشاة:

يتم تسجيل الشركات في الضفة الغربية اعتمادا على قانون الشركات الأردني رقم (12) لعام 1964 أما في قطاع غزة فيســـتخدم القـــانون الفلسطيني رقم (18) لعام 1929.واعتماداً على هذين القانونين فقد صنفت الكيانات القانونية ضمن الخيارات التالية:

1- منشأة فردية
2- شركة واقع (محاصة)
3- الشركة العادية العامة
4- الشركة العادية المحدودة
5- شركة مساهمة خصوصية
6- الشركة المساهمة العامة المحدودة
7- شركة محدودة الأسهم
8- شركة محدودة الضمان
9- شركة غير محدودة
10- جمعية تعاونية
11- هيئة أو جمعية خيرية
12- فرع شركة أجنبية

النشاط الاقتصادي الرئيسي:

وهـــو يمثل العمل الرئيسي للمنشاة بما يمثل النشاط الإنتاجي لها، وإذا مارست المنشأة أكثر من نشاط إنتاجي واحد فإن النشـــاط الاقتصادي الرئيسي هو الذي يحقق أكبر قيمة مضافة لها. وقد تم تصنيف الأنشطة الاقتصادية وترميزها وفقاً للتصـــنيف الصـــناعي القياســـي الدولي الموحد لكافة الأنشطة الاقتصادية الصادر عن الأمم المتحدة في التنقيح الثالث (ISIC-3). وذلـــك علـــى مســـتوى الحد الرابع (مستوى الفئة). ويشمل هذا التصنيف على طوائف التبويب الرئيسية التالية:

ج. **التعديــن واســتغلال المحاجــر:** تشمل هذه الطائفة كافة عمليات استخراج المعادن والفلزات المعدنية والمركبات الطبيعــية مــن باطــن الأرض. وفي حالة فلسطين يشمل ذلك كسارات استخراج الحصمة والرمل وكذلك تعالج استخراج أحجار ورخام البناء.

د. **الصــناعة التحويلــية:** وتعنى هذه الطائفة بعمليات التحويل الطبيعي أو الكيمائي للمواد أو للمكونات إلى منتجات جديدة، سواء تم ذلك يدوياً أو آلياً.

هـ. **إمدادات الكهرباء والغاز وإمدادات المياه:** تشمل هذه الطائفة توليد وجمع ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية إضافة إلى جمع وتنقية وتوزيع المياه.

و. **الإنشاءات:** تشمل هذه الطائفة كافة الأنشطة الإنشائية بما في ذلك تهيئة الموقع وبناء وصيانة المنشآت الكاملة أو أجزاء منها بما في ذلك مشاريع الهندسة المدنية، وكذلك أعمال التركيبات والتشطيبات في المباني، كما يشمل ذلك تأجير المعدات الإنشائية مع مشغليها.

ز. **تجارة الجملة والتجزئة:** تشمل هذه الطائفة على الأقسام الرئيسة الثلاث التالية:

- القســم (50): بــيع وصيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وبيع وقود السيارات بالتجزئة.
- القسم (51): تجارة الجملة وتجارة العمولة باستثناء المركبات والدراجات النارية.
- القسم (52): تجارة التجزئة باستثناء المركبات، وإصلاح السلع الشخصية والأسرية.

ح. **الفــنادق والمطــاعم:** تشــمل أنشــطة الفنادق توفير أماكن الإقامة المؤقتة مقابل أجر محدد بما في ذلك خدمات المطاعم المرتبطة بالإقامة. أما نشاط المطاعم فيعني تحضير الأطعمة والمشروبات للاستهلاك المباشر.

ط. **النقل والتخزين والاتصالات:** تشمل هذه الطائفة تقديم خدمات نقل الركاب والبضائع والعديد من الأنشطة المساندة مثل التخزين والعمليات المتعلقة بالشحن، والخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ي. **الوســاطة المالــية:** هــذه الطائفة تشمل ثلاثة أقسام وهي الوساطة المالية والتأمين والأنشطة المساعدة للوساطة المالــية، ويمارس منها في الأراضي الفلسطينية أنشطة البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض وصرافي العملات. كذلــك تشــمل أنشــطة التأمين التي تمارس من شركات التأمين ووكلاء التأمين، كما تشمل إدارة الأسواق المالية وأنشطة الوساطة بالأوراق المالية.

ك. **الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية:** وتشمل هذه الطائفة الأنشطة العقارية سواء المملوكة أو المؤجرة أو على أساس عقد أو نظير رسم. كما تشمل تأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل وتأجير السلع الشخصــية والأسرية، وكذلك الحاسب الإلكتروني والأنشطة ذات الصلة. وتشمل هذه الطائفة العديد من خدمات الأعمــال الأخرى مثل: الأنشطة القانونية، والأنشطة المحاسبية، مسك الدفاتر، بحوث السوق واستطلاع الرأي، الأنشــطة المعماريــة والهندسية، وأنشطة الدعاية والإعلان، أنشطة التصوير الفوتوغرافي، والعديد من الأنشطة الأخرى.

ل. **الإدارة العامــة والدفــاع:** وتشمل هذه الطائفة إدارة شؤون الدولة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما تشمل توفير الخدمات للمجتمع في مجالات الشؤون الخارجية والدفاع والأمن العام، إضافة إلى الضمان الاجتماعي الإجباري.

م. **التعلــيم:** يشمل ذلك أنشطة التعليم بكافة أنواعه والمقدمة من كافة المؤسسات بما في ذلك أنشطة التعليم في النظام الدراسي المنتظم شاملاً التعليم الجامعي، وكذلك تعليم الكبار وأنواع التعليم الأخرى.

ن. **الصـــحة والعمـــل الاجتماعي:** تشمل هذه الطائفة كل أنشطة الصحة البشرية والبيطرية إضافة إلى أنشطة العمل الاجتماعـــي، وتشـــمل الأخيرة توفير المساعدة الاجتماعية للأطفال وكبار السن والفئات الخاصة من ذوي القدرة المحدودة على رعاية أنفسهم مع توفير الإقامة لهم، وتشمل كذلك الأنشطة الاجتماعية دون توفير الإقامة.

س. **أنشـــطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية الشخصية الأخرى:** ويشمل ذلك أنشطة المؤسسات ذات العضوية مثل غـــرف الصناعة والتجارة والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات السياسية. كما يشمل الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضـــية. وأخـــيراً تشمل هذه الطائفة أنشطة خدمية أخرى مثل غسيل وتنظيف المنسوجات وتصفيف الشعر وغيرها.

ف. **المـــنظمات والهيـــئات غير الإقليمية:** وتشمل أنشطة المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما إلى ذلك.

العاملون في المنشاة:

العـــاملون هـــم كافة من يعمل في المنشأة فعلاً ذكوراً كانوا أم إناثاً، والذين تبلغ أعمارهم (عشر سنوات) فأكثر وسواء كـــانوا من أصحاب المنشأة الذين يعملون لحسابهم أو من أفراد الأسرة العاملون بدون أجر أو المستخدمون بأجر سواء كـــان الأجر نقدي أم عيني، وذلك في فترة الإسناد الزمني المحددة وهي وقت زيارة المنشأة. ولا يشمل المتدربون في المنشـــأة أو المرسلون في بعثات أو إجازات طويلة الأمد غير مدفوعة الأجر، ولا يشمل أيضاً العاملين بدوام جزئي في المنشأة وهم الذين يعملون أقل من نصف الوقت الخاص بدوام المنشأة.

الفصل الثالث

المنـهجية

1.3 شمولية المسح:

شـــمل مسح تحديث سجل المنشآت –1999 عدد من المنشآت الاقتصادية التي تقع في الأراضي الفلسطينية بما فيها ذلك الجـــزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 حسب التصنيفات التـــي تم اعتمادها في التعداد العام للمنشآت والتي تمارس نشاطها وفقاً للتصنيفات الدولية المعتمدة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لعدد المنشآت الاقتصادية التي شملها المسح وتوزيعها حسب المحافظات كان كما يلي:

المحافظة	منشآت جديدة 1999/1998	منشآت مغلقة وتحت التجهيز	آبار مياه	منشآت وردت من المسوح	المجموع
جنين	10	315	42	18	385
طوباس	-	18	9	-	27
طولكرم	16	309	38	26	389
قلقيلية	4	63	63	5	135
سلفيت	1	22	-	6	29
نابلس	78	761	3	70	912
رام الله والبيرة	174	400	1	30	605
أريحا	30	99	20	3	152
القدس	4	135	2	20	161
بيت لحم	5	138	0	26	169
الخليل	179	504	6	46	735
شمال غزة	18	112	82	21	233
غزة	192	328	215	55	790
خانيونس	84	107	146	9	346
دير البلح	82	128	90	16	316
رفح	7	143	109	10	269
المجموع	**884**	**3582**	**826**	**361**	**5653**

المنشآت الجديدة:

تم الحصول على قوائم بالمنشآت التي استجدت خلال عامي 1998 و1999 اعتمادا على السجلات الإدارية وذلك من خلال البلديات، اتحاد الغرف التجارية، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، اتحاد المقاولين، وزارة العدل.

حيث تم مقارنة المنشآت الواردة في هذه القوائم مع المنشآت المسجلة أصلا ضمن الإطار العام للمنشآت الاقتصادية لتجنب أي تكرار في تسجيل المنشآت الاقتصادية وقد بلغ عدد هذه المنشآت 884 منشأة وهي تشكل ما نسبة 16% من مجموع المنشآت التي تم زيارتها ميدانيا خلال هذا المسح .

المنشآت المغلقة وتحت التجهيز:

كان من ضمن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 1997 وجود 3582 منشأة تشكل 63% من مجموع عدد المنشآت التي تم زيارتها خلال هذا المسح صنفت الحالة العملية لها كمنشآت مغلقة مؤقتا أو تحت التجهيز.
وهذه المنشآت تم تضمينها في هذا المسح ليتم التأكد من حالتها العملية الحالية.

آبار المياه:

تم إعداد إطار لآبار المياه المسجلة ضمن الإطار العام للمنشآت الاقتصادية والمصنفة ضمن نشاط جمع وتنقية المياه وذلك بهدف التأكد من الوضع الحالي لهذه المنشآت من حيث كونها وحدات نشاط مساند، بمعنى أنها تتبع لحيازة زراعية ولا تقوم بعملية بيع المياه للغير أو أنها فعلا تقع ضمن نشاط جمع وتنقية المياه وقد بلغ مجموع عدد هذه المنشآت 826 منشأة تشكل 15% من مجموع عدد المنشآت التي تم زيارتها خلال هذا المسح.

منشآت وردت من المسوح الاقتصادية:

لقد تبين من خلال الدورة السابقة للمسوح الاقتصادية والتي نفذت خلال العام 1999 أن هناك361 منشأة قد حصل تغير على بياناتها دون أن يتم تحديد البيانات الصحيحة لهذه المنشآت. وبناء على ذلك تم خلال هذا المسح إعداد قائمة بهذه المنشآت والعمل على زيارتها ميدانيا للتأكد من بياناتها الصحيحة وتبلغ نسبة هذه المنشآت 6% من مجموع عدد المنشآت التي تم زيارتها خلال هذا المسح.

2.3 استمارة المسح:

تم تصميم استمارة المسح بحيث تشمل البيانات التعريفية عن كل منشأة اضافة إلى المتغيرات الأساسية المتعلقة بالمنشأة بما يتفق مع استمارة التعداد العام للمنشآت 1997 من حيث شمولها على جميع المتغيرات التي وردت في استمارة التعداد 1997 وقد شملت الاستمارة على المتغيرات التالية:

- رقم المنشأة المتسلسل
- وصف الموقع
-

- الاسم التجاري للمنشأة
- رقم الهاتف
- اسم الحائز أو المدير وجنسه (ذكر أو أنثى)
- حالة المنشأة
- سنة التأسيس
- الكيان القانوني
- الملكية
- النشاط الاقتصادي
- عدد العاملين

3.3 المرحلة التحضيرية

لقد شملت المرحلة التحضيرية والتي سبقت عقد الدورة التدريبية على الأمور التالية:

- فحص ومقارنة وتدقيق قوائم المنشآت الاقتصادية التي وردت من السجلات الإدارية وذلك للتأكد من دقة هذه البيانات وعدم ورودها ضمن الإطار العام للمنشآت الاقتصادية 1997، حيث تم خلال عام 1999 استلام قوائم بأسماء وعناوين المنشآت الاقتصادية التي استجدت خلال عامي 1998 و 1999 من مختلف الجهات المعنية بتسجيل المنشآت الاقتصادية ممثلة باتحاد الغرف التجارية، البلديات، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، اتحاد المقاولين، وزارة العدل.
- بناء على عمليات التدقيق والمقارنة السابقة تم إعداد إطار المسح الخاص بالمنشآت التي استجدت خلال عامي 1998 و1999.
- كذلك تم إعداد إطار كل من المنشآت المغلقة مؤقتا وتحت التجهيز حسب تعداد المنشآت 1997.
- تم فحص وتجهيز كل من إطار آبار المياه والمنشآت التي وردت من المسوح الاقتصادية.
- إقرار وثائق المسح من اللجنة الفنية الخاصة بالمسح.
- تجهيز لوازم العمل الميداني والتي شملت رسالة المنشأة، الاستمارة، الإطار وإرسالها إلى دوائر المسوح والعمل الميداني قبل العمل بيومين.

4.3 العمليات الميدانية:

1.4.3 الدورة التدريبية:

بدأت الدورة التدريبية بتاريخ 1999/11/23 وانتهت بتاريخ 1999/11/25 حيث تم تدريب 27 متدربا في كافة المحافظات ، كما تم عقد دورة تكميلية ليوم واحد بتاريخ 1999/11/30 من أجل إضافة باحث واحد لكل محافظة من محافظات رام الله والبيرة، بيت لحم، طولكرم، نابلس وذلك لتعزيز فريق العمل بسبب الانسحابات من العمل.

2.4.3 تنظيم وإدارة العمل الميداني:

تـــم تعيين 26 باحثا و4 مشرفين من اجل القيام بتنفيذ المسح وقد تم توزيع الباحثين والمشرفين حسب المحافظات على النحو التالي:

المحافظة	عدد الباحثين	عدد المشرفين
جنين	1	مشرف واحد
سلفيت و نابلس	4	
قلقيلية و طولكرم	2	
أريحا	1	مشرف واحد
رام الله والبيرة	2	
القدس	1	
الخليل	4	مشرف واحد
بيت لحم	1	
شمال غزة	2	مشرف واحد
غزة	2	
دير البلح	2	
خانيونس	2	
رفح	2	
المجموع	**26**	4

تـــم البدء في جمع البيانات بتاريخ 1999/11/27 واستمر لغاية 1999/12/27 في الضفة الغربية حيث تم الانتهاء مـــن العمل حسب الخطة أما في قطاع غزة فقد تأخر العمل الميداني لغاية 2000/1/6 بسبب التأخر في بدء العمل الميدانـــي لعـــدم وصول مستلزمات المسح الى قطاع غزة في الوقت المحدد وكذلك بسبب ضعف الإنجاز في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية وكذلك الانسحابات المتكررة لفريق العمل الميداني.

4.4.3 تحديث وجمع البيانات:

تم جمع البيانات لهذا لمسح من خلال المقابلة الشخصية، حيث قام الباحث بمقابلة المعنيين في المنشأة واستيفاء البيانات على استمارة مخصصة روعي في تصميمها احتوائها على كافة البيانات والمعلومات التي تحقق أهداف المسح.

أولاً: بالنســـبة للمنشآت المغلقة مؤقتاً وتحت التجهيز حسب التعداد العام للمنشآت 1997- فقد تم تزويد الباحثين بقوائم لها وطلب من الباحثين التأكد من حالتها العملية الحالية ففي حال أصبحت هذه المنشآت عاملة يتم استيفاء باقي البيانات المتعلقة بهذه المنشآت. أما المنشآت التي مازالت مغلقة فيتم تحويلها إلى منشآت مغلقة نهائياً.

ثانـــياً: بالنســـبة للمنشآت التي استجدت خلال عامي 1998 و1999 والتي تم حصرها بالاعتماد على بيانات السجلات الإدارية، فقد تم تزويد الباحثين بقوائم لها تحتوي على أسماء وعناوين هذه المنشآت، وطلب من الباحثين زيارة هذه المنشآت واستيفاء البيانات الخاصة بها على استمارة المسح.

ثالـــثاً: بالنسبة لآبار المياه، تم إعداد إطار يشمل كافة آبار المياه المسجلة ضمن الإطار العام للمنشآت والمصنفة ضمن نشـــاط (4100) جمع وتنقية المياه. وطلب من الباحثين التأكد من الوضع الحالي لهذه المنشآت من حيث كونها وحـــدات نشـــاط مساند بمعنى أنها تتبع لحيازة زراعية ولا تقوم بعملية بيع المياه للغير، أو أنها فعلاً تقع ضمن النشاط جمع وتنقية المياه.

رابعاً: بالنسبة للمنشآت التي وردت من المسوح الاقتصادية، فقد تم إعداد إطار لمجموعة من المنشآت الاقتصادية التي تـــم زيارتها خلال المسوح الاقتصادية دورة عام 1998 وتبين أن النشاط الاقتصادي لها مختلف عما هو مسجل فـــي الإطار ولم يقم الباحثين الميدانيين العاملين في سلسلة المسوح الاقتصادية بتحديد النشاط الجديد لها وإنما تم الاكتفاء بالإشارة إلى أن النشاط مختلف، فقد تم خلال هذا المسح زيارة هذه المنشآت لمعرفة نشاطها الحالي.

خامساً: إضافة إلى ما ذكر فقد تم الإيعاز إلى الباحثين ومن خلال عملهم الميداني العمل على حصر واستيفاء بيانات أي منشـــأة اقتصادية تصادفهم في الميدان بعد التأكد من أنها منشأة تأسست بعد عام 1997 وفي نفس الوقت لم ترد في قائمة المنشآت الجديدة.

5.3 معالجة وجدولة البيانات:

1.5.3 تدقيق وترميز الاستمارات:

تمـــت عملـــية تدقيق وترميز الاستمارات أولا بأول وفور وصولها من الميدان. وقد تم تنفيذ هذا النشاط من قبل إدارة المشروع ولم يتم تعيين مدققين ومرمزين.

2.5.3 إدخال البيانات:

عمـــل علـــى إدخـــال البـــيانات 4 مدخلين لمدة شهر كامل وذلك باستخدام برامج الإدخال المعدة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3.5.3 التحقق من الإدخال:

شـــملت بـــرامج الإدخال بحد ذاتها على قواعد تمنع إدخال بيانات مناقضة لقواعد التدقيق التي تم إعدادها لهذه الغاية. بالاضافه إلى ذلك فإنه كان يتم تدقيق عينات من البيانات المدخلة للتحقق من مستوى دقة الإدخال.

4.5.3 تدقيق البيانات بعد الإدخال:

بعـــد الانتهاء من إدخال البيانات تم العمل على تدقيق البيانات المدخلة آليا من خلال تطبيق قواعد الاتساق واستخراج كشوف بالأخطاء وتعديل البيانات الخاطئة.

الفصل الرابع

جودة البيانات

1.4 أبرز الملاحظات الميدانية:

- تأخر انتهاء العمل الميداني في محافظات قطاع غزة لمدة أسبوع وذلك لعدة أسباب هي:

1. التأخر في بدء العمل الميداني لمدة ثلاث أيام بسبب عدم وصول الاستمارات وباقي لوازم العمل الميداني الى محافظات قطاع غزة في الوقت المحدد.
2. ضـــعف معـــدلات الإنجاز اليومي في محافظات قطاع غزة مقارنة مع محافظات الضفة الغربية فقد بلغ معدل الإنجاز اليومي في محافظات قطاع غزة 10 استمارات أما في محافظات الضفة الغربية فقد بلغ معدل الإنجاز اليومي 15 استمارة.
3. الغياب المتكرر لفريق العمل الميداني واعطاء الموظفين إجازات سنوية خلال فترة تنفيذ المسح.
4. بشـــكل عام كان قرار تعين الباحثين الميدانين من الموظفين الدائمين من الجهاز السبب الرئيسي لتأخر انتهاء العمل الميداني.

- عدم وضوح العناوين الخاصة بإطار المنشآت الجديدة.
- وجود منشآت مكررة في أكثر من إطار تحت اسم تجاري مختلف أو أسم مدير مختلف .
- وجود منشآت وهمية حيث تكون مسجلة بشكل رسمي ولكن على أرض الواقع لا وجود لها.

2.4 ملاحظات على البيانات:

- تم استخراج الجداول ضمن هذا التقرير على مستوى الحد الأول حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد.
- يغطي هذا التقرير الأراضي الفلسطينية بما فيها ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.

الفصل الخامس

النتائج الرئيسية

عند استعراض النتائج النهائية لعملية تحديث سجل المنشآت –1999 سيتم التطرق لنتائج عملية التحديث التي تمت على كل من:

- إطار المنشآت الجديدة 1998 و 1999.
- إطار المنشآت المغلقة وتحت التجهيز.
- قطاع آبار المياه.
- إطار المنشآت التي وردت من المسوح الاقتصادية.

كذلك سيتم عرض جداول حول واقع الإطار العام للمنشآت الاقتصادية في نهاية عام 1999.

1.5 المنشآت التي استجدت خلال الأعوام 1998 و1999

إن عمليـــة حصـــر المنشآت التي استجدت خلال الأعوام 1998 و1999 اعتمدت على بيانات السجلات الإدارية وذلك للمنشآت المرخصة والمسجلة لدى إحدى الجهات المعنية بتسجيل المنشآت الاقتصادية وكذلك اعتماداً على معرفة الباحث الميداني بالمنطقة التي يعمل بها حيث كان يقوم بحصر جميع المنشآت التي يتم التأكد من إنها منشآت استجدت بعد عام 1997 وغير واردة في قائمة السجلات الإدارية.

بالنســـبة لبـــيانات السجلات الإدارية تم خلال عامي 1998 و 1999 استلام قوائم بأسماء وعناوين المنشآت الاقتصادية التي قامت بالتسجيل لدى الجهات المعنية بتسجيل المنشآت ممثلة في:–

- البلديات.
- اتحاد الغرف التجارية.
- وزارة الصناعة.
- وزارة الاقتصاد والتجارة.
- اتحاد المقاولين الفلسطيني.
- وزارة العدل.

وقد بلغ عدد المنشآت التي قامت بالتسجيل خلال هذه الفترة والتي تم الحصول عليها (3500) منشأه تقريبا. ولكن نتيجة لعمليـــات التدقيق ومقارنة هذه المنشآت مع المنشآت المسجلة أصلا ضمن الإطار تبين أن هناك (884) منشأة فقط غير مسجلة ضمن الإطار ويمكن اعتبارها منشآت جديدة.

علـــى ضوء نتائج مسح تحديث سجل المنشآت–1999 تم حصر (478) منشأة فقط من أصل (884) منشأة أي ما نسبة 54% وذلك بسبب أن باقي المنشآت لم يستدل على عناوينها أو أنها منشآت مغلقة نهائيا أو إنها منشآت وهمية لا وجود لها على أرض الواقع.

الجدول التالي يبين عدد المنشآت الاقتصادية التي استجدت خلال الأعوام 1998 و1999 وتم حصرها خلال هذا المسح.

عدد المنشآت الاقتصادية الجديدة التي تم حصرها وعدد العاملين بها حسب المحافظة 1999

المحافظة	عدد المنشآت الجديدة في إطار السجلات الإدارية	عدد المنشآت التي تم حصرها			عدد العاملين
		من إطار السجلات الإدارية	من خارج إطار السجلات الإدارية	المجموع	
جنين	10	10	119	129	211
طوباس	-	0	3	3	3
طولكرم	16	15	45	60	110
نابلس	78	67	79	146	428
قلقيلية	4	4	4	8	11
سلفيت	1	1	2	3	5
رام الله والبيرة	174	151	67	218	710
أريحا	30	18	4	22	222
القدس	4	4	10	14	52
بيت لحم	5	5	2	7	16
الخليل	179	142	38	180	565
شمال غزة	18	11	8	19	64
غزة	192	18	6	24	83
دير البلح	84	15	2	17	38
خانيونس	82	15	5	20	28
رفح	7	2	0	2	3
المجموع	**884**	**478**	**394**	**872**	**2549**

يتبين لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن عدد المنشآت الاقتصادية الجديدة التي تم حصرها من خلال هذا المسح يختلف عن عدد المنشآت الاقتصادية التي وردت في إطار السجلات الإدارية ويعود هذا الاختلاف الى الأسباب التالية:

- أن هناك عدد من المنشآت الاقتصادية التي وردت في قائمة السجلات الإدارية لم يستطيع الباحث الاستدلال على عناوينها بسبب عدم الوضوح في هذه العناوين وقد بلغ عدد هذه المنشآت 126 منشأة من أصل 884 أي ما نسبه 14% من مجموع عدد المنشآت التي وردت في قائمة السجلات الإدارية.
- هناك عدد من المنشآت تبين أنها منشآت حصلت على تراخيص لكنها لم تبدأ بممارسة أي نشاط اقتصادي حتى الآن أو أنها منشآت مكررة وقد بلغ عدد هذه المنشآت 180 منشأة أي ما نسبة 20% من مجموع عدد المنشآت التي وردت في قائمة السجلات ألا داريه.

- هناك عدد من المنشآت وردت في قائمة السجلات الإدارية على أنها منشآت جديدة ولكن تبين من خلال المسح الميداني أنها منشآت تأسست قبل العام 1997 وقد بلغ عدد هذه المنشآت 100 منشأة أي ما نسبة 12% من مجموع عدد المنشآت التي وردت من قائمة السجلات الإدارية.
- من جهة اخرى وكما تم الإشارة سابقا أن هنالك عدد من المنشات الاقتصادية الجديدة التي تم حصرها خلال هذا المسح ولم تكن واردة ضمن إطار السجلات الإدارية وذلك اعتمادا على معرفة الباحث الشخصية بالمنطقة والمنشآت التي استجدت بها وقد بلغ عدد هذه المنشآت 394 منشأة تشكل 45% من مجموع عدد المنشآت الجديدة التي تم حصرها والبالغ عددها 872 منشأة.

بالنسبة لتوزيع المنشآت الاقتصادية التي استجدت خلال عامي 1998 و1999 والتي تم حصرها من خلال هذا المسح حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي فان الجدول التالي يبين عدد هذه المنشآت وعدد العاملين بها موزعة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي (الحد الأول).

عدد المنشآت الاقتصادية الجديدة العاملة في القطاع الخاص التي تم حصرها وعدد العاملين بها موزعة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، 1999

القطاع	النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	عدد العاملين
أ	الزراعة (تربية الماشية والحيوانات الأخرى)	1	2
ج	التعدين واستغلال المحاجر	0	0
د	الصناعة التحويلية	174	676
هـ	إمدادات الكهرباء والمياه	12	77
و	الإنشاءات	476	819
ز	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات	27	207
ح	الفنادق والمطاعم	27	267
ط	النقل والتخزين والاتصالات	16	84
ي	الوساطة المالية	48	139
ك	الأنشطة العقارية والايجارية	12	41
م	التعليم	12	116
ن	الصحة والعمل الاجتماعي	33	111
س	أنشطه الخدمه الاجتماعية والشخصيه الأخرى	0	0
	المجموع	**838**	**2539**

لا يشمل هذا الجدول 34 منشأة بسبب كونها منشآت تعمل في القطاع الحكومي أو هيئات دولية أو منشآت وكالة الغوث حيث لا ينطبق عليها سؤال النشاط الاقتصادي.

2.5: المنشآت المغلقة مؤقتاً وتحت التجهيز:

كان من ضمن نتائج التعداد العام للمنشآت 1997 وجود 3582 منشأة حالتها العملية في حينه كانت مغلقة مؤقتاً أو تحت التجهيز وقد تم خلال هذا المسح زيارة هذه المنشآت للتأكد من حالتها العملية الحالية.

المنشآت المغلقة مؤقتا وتحت التجهيز في تعداد 1997 حسب الحالة العملية عام 1999.

المحافظة	عدد المنشآت المغلقة مؤقتاً وتحت التجهيز حسب تعداد المنشآت- 1997	الحالة العملية الحالية			
		عاملة		مغلقة نهائياً	
		عدد المنشآت	النسبة المئوية	عدد المنشآت	النسبة المئوية
جنين	315	204	64.8	111	35.2
طوباس	18	13	72.2	5	27.8
طولكرم	309	203	65.7	106	34.3
نابلس	761	495	65.0	266	35.0
قلقيلية	63	36	57.1	27	42.9
سلفيت	22	7	31.8	15	68.2
رام الله والبيرة	400	226	56.5	174	43.5
أريحا	99	51	51.5	48	48.5
القدس	135	79	58.5	56	41.5
بيت لحم	138	60	43.4	78	56.6
الخليل	504	272	53.9	232	46.1
شمال غزة	112	54	48.2	58	51.8
غزة	328	178	54.2	150	45.8
خانيونس	107	55	51.4	52	48.6
دير البلح	128	67	52.3	61	47.7
رفح	143	89	62.2	54	37.8
المجموع	**3582**	**2089**	**58.3**	**1493**	**41.7**

عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص موزعة حسب النشاط الاقتصادي للمنشآت التي كانت مغلقة مؤقتا أو تحت التجهيز في تعداد 1997.

القطاع	النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت
أ	الزراعة (تربية الماشية والحيوانات الأخرى)	25
ج	التعدين استغلال المحاجر	6
د	الصناعة التحويلية	281
هـ	إمدادات الكهرباء والمياه	1
و	الإنشاءات	20
ز	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات	570
ح	الفنادق والمطاعم	47
ط	النقل والتخزين والاتصالات	22
ي	الوساطة المالية	20
ك	الأنشطة العقارية والايجارية	64
م	التعليم	28
ن	الصحة والعمل الاجتماعي	69
س	أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى	70
	المجمـــــــــــوع	**1223**

لا يشمل هذا الجدول 866 منشأة بسبب كونها منشآت تعمل في القطاع الحكومي أو هيئات دولية أو منشآت وكالة الغوث حيث لا ينطبق عليها سؤال الكيان القانوني.

3.5: آبار المياه:

بالنسبة لآبار المياه تم خلال هذا المسح زيارة 826 منشأه كانت مصنفة في الإطار العام للمنشآت ضمن نشاط إنتاج وتوزيع المياه بمعنى أنها تنتج المياه ليتم بيعها للغير. وقد تم خلال هذا المسح التأكد من طبيعة النشاط الحالي لهذه المنشآت حيث تبين أن (480) من هذه الآبار تعتبر وحدات نشاط مساند بمعنى أنها تنتج المياه ويتم استخدامها داخل نفس الحيازة الزراعية ولا يتم بيعه للغير.

توزيع منشآت آبار المياه حسب المحافظة وطبيعة النشاط الحالي عام 1999.

المحافظة	طبيعة النشاط		
	إنتاج وتوزيع المياه	وحدات نشاط مساند	المجموع
جنين	11	31	42
طوباس	0	9	9
طولكرم	38	0	38
قلقيلية	40	23	63
سلفيت	0	0	0
نابلس	1	2	3
رام الله والبيرة	0	1	1
أريحا	10	10	20
القدس	1	1	2
بيت لحم	0	0	0
الخليل	4	2	6
شمال غزة	14	68	82
غزة	75	140	215
خانيونس	99	47	146
دير البلح	19	71	90
رفح	34	75	109
المجموع	**346**	**480**	**826**

4.5: المنشآت التي وردت من المسوح الاقتصادية:

تم خلال مسح تحديث سجل المنشآت 1999 زيارة (361) منشأة كانت ضمن عينة المسوح الاقتصادية للدورة السابقة وتبين خلال العمل الميداني الخاص بسلسلة المسوح الاقتصادية أن هناك تغير على بياناتها وهذا التغير يتمثل في:-

- اختلاف النشاط الاقتصادي.
- منشآت لم يستدل عليها.
- ليست منشآت بالتعريف.
- منشآت مغلقة.

وقد تم خلال هذا المسح زيارة هذه المنشآت والتحقق من بياناتها وإجراء التعديلات المناسبة عليها.

- بالنسبة للنشاط الاقتصادي تم التأكد من طبيعة النشاط الاقتصادي الجديد لهذه المنشآت.
- بالنسـبة للمنشآت التي لم يستدل عليها خلال الدورة السابقة من سلسلة المسوح الاقتصادية، فقد تم البحث عن هذه المنشِآت في الميدان وفي حال الاستدلال عليها كان يتم إعادة كتابة العنوان بشكل واضح، أما إذا لم يتم الاستدلال عليها فكان يتم اعتبارها منشآت مغلقة نهائيا.

- بالنســـبة للمنشـــآت التـــي تبين من خلال المسوح الاقتصادية أنة لا ينطبق عليها تعريف المنشأة فقد تم خلال هذا المسح زيارة هذه المنشآت والتأكد من طبيعتها وهل ينطبق عليها تعريف المنشأة أم لا وبالتالي تم شطب المنشآت التي تم التأكد من أنه لا ينطبق عليها تعريف المنشأة.
- بالنســـبة للمنشآت التي كانت مغلقة خلال تنفيذ الدورة السابقة من سلسلة المسوح الاقتصادية تم التأكد من الحالة العملية الحالية لهذه المنشآت من حيث كونها مغلقة نهائيا أو مغلقة مؤقتا أو أنها أصبحت عاملة.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

على ضوء نتائج المسح فقد تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تتناول كيفية تطوير وتفعيل عملية تحديث سجل المنشآت الاقتصادية.

1.6: الاستنتاجات

- بالنسبة للاعتماد على بيانات السجلات الإدارية لتحديث سجل المنشآت تبين وبشكل قاطع ضعف مصادر التحديث المتوفرة، ويتضح ذلك من خلال النظر الى النتائج النهائية للمسح حيث تم الإشارة سابقا الى أن مجموع المنشآت التي قامت بالتسجيل لدى الجهات المختلفة المعنية بتسجيل المنشآت في عامي 1998 و 1999 وتم الحصول على قوائم بها (3500) منشاة تقريبا ونتيجة لعمليات التدقيق والمقارنة مع الإطار العام للمنشآت الاقتصادية 1997 تبين أن هناك 884 منشأة فقط غير مسجلة ضمن الإطار ويمكن اعتبارها منشآت جديدة، وعلى ضوء نتائج المسح تم حصر 478 منشأة جديدة من أصل 884.
- بالنسبة لأسباب عدم فعالية وكفاءة عملية التحديث اعتمادا على السجلات الإدارية تتمثل في:

1. لا تتوفر جميع البيانات المطلوبة لتحديث سجل المنشآت لدى مصادر السجلات الإدارية.
2. ان بعض الجهات لا يوجد لديها قاعدة بيانات محوسبة والتسجيل لديها يتم بشكل يدوي .
3. اعتماد كثير من الجهات في عملية تسجيل المنشآت على سنة تسجيل المنشاة وليس على سنة تأسيسها وهذا يؤدي الى اعتبار عدد كبير من المنشآت كمنشآت جديدة وهي في الواقع غير ذلك، ويتم الكشف عن هذه المنشآت من خلال المقارنة المكتبية.
4. عدم الوضوح في تسجيل عناوين المنشآت.
5. وجود عدد من المنشآت التي تقوم بالتسجيل ولكنها على أرض الواقع لم تقم بممارسة أي نشاط اقتصادي بمعنى أنها منشآت وهمية لا وجود لها على ارض الواقع.
6. كثرة المصادر التي يتم الاعتماد عليها لتحديث السجل مما يؤدي الى تكرار تسجيل بعض المنشآت التي تقوم بالتسجيل لدى أكثر من جهة في نفس الوقت، ويتم الكشف عن هذه المنشآت من خلال المقارنة المكتبية.
7. عدم وجود توحيد للمفاهيم والمصطلحات والنماذج المستخدمة في تسجيل المنشآت.
8. عدم تغطية السجلات الإدارية للبيانات المطلوبة حول المنشآت التي تغلق وتتوقف عن ممارسة العمل.

2.6:التوصيات:

- أن يتم التركيز خلال الفترة المقبلة على تطوير وتفعيل عملية التسجيل في السجلات الإدارية ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

1. الاستمرار في تسويق النموذج الموحد لتسجيل المنشآت الاقتصادية الذي قام الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بتصميمه وتوزيعه على الجهات ذات العلاقة بتسجيل المنشآت علماً بأنه تم اعتماد هذا النموذج من قبل وزارة الصناعة واتحاد السلطات المحلية، وجاري التنسيق مع باقي الجهات من أجل ضمان اعتماد هذا النموذج.
2. عقد ورشة عمل واحدة أو أكثر بحيث يدعى لها كافة الجهات المعنية بتسجيل المنشآت الاقتصادية ليتم اطلاع المشاركين على أهمية وضرورة التعاون بين مختلف الجهات المعنية في موضوع تسجيل المنشآت الاقتصادية، علماْ أنه قد تم اعداد التحضيرات والترتيبات اللازمة لمثل هذه الورشة ولم يتم الموافقة على التنفيذ بسبب التمويل.
3. توقيع مذكرات تفاهم مع باقي الجهات التي لم توقع معها مذكرات تفاهم على ان تشمل هذه المذكرات نص واضح حول التعاون في مجال سجل المنشآت الاقتصادية.
4. عقد دورة تدريبية أو حلقة دراسية تجمع ممثلين عن الجهات المعنية بتسجيل المنشآت الاقتصادية حيث يتم من خلالها التعرف على المفاهيم والمصطلحات ونظام الترميز المتبع في تسجيل المنشآت الاقتصادية.
5. مساعدة الجهات المعنية بتسجيل المنشآت الاقتصادية بوضع برامج محوسبه لتسجيل المنشآت الاقتصادية بحيث تخدم هذه البرامج مصلحة الجهة المعنية وفي نفس الوقت مصلحة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- النقاط الواردة اعلاة يمكن أن تشكل القاعدة أو الأساس الذي يمكن الاعتماد علية لبناء سجل تجاري فلسطيني موحد وبناء رقم وطني موحد للمنشآت الاقتصادية.
- حتى يتسنى لنا تطبيق ما جاء في التوصيات الواردة أعلاه فيما يتعلق بتطوير وتفعيل عملية تحديث سجل المنشآت الاقتصادية اعتمادا على السجلات الادارية فانه يوصى بالاستمرار في عملية جمع البيانات من خلال السجلات الاداريه كما هو الحال حاليا بالرغم من المشاكل والصعوبات ومحدودية الجدوى.
- يوصى بالعمل على تحديث سجل المنشآت الاقتصادية ميدانيا عن طريق اختيار مناطق عد معينة والقيام بعملية تحديث شاملة لجميع المنشآت الموجودة في منطقة العد المختارة على أن يصبح هذا المسح مسح متواصل على مدار العام وهذا يتطلب تعين باحثين ميدانين دائمين للعمل على المشروع، ويوجد حاليا مشاورات مع العمل الميداني حول سبل وآليات تنفيذ مثل هذا المشروع بالاعتماد على موظفي نقل الصلاحيات.
- بالنسبة لنشر نتائج عمليات التحديث التي تتم خلال عام معين فانه يوصى بأن يكون النشر على شكل مطوية احصائيه سنوية تعكس واقع المنشآت الاقتصادية في نهاية العام، ولا يوجد هناك حاجة لاصدار تقرير احصائي سنوي.

الجداول
Tables

جدول 1: عدد المنشآت الأقتصادية حسب الحالة العملية

Table 1: Number of Establishments by Governorate and ststus

Governorate	Number of Establishments		عدد المنشآت		المحافظة
	After Update	بعد التحديث	Befor Update	قبل التحديث	
	غير عاملة Not Operation	عاملة In Operation	غير عاملة Not Operation	عاملة In Operation	
Jenin	1470	8317	1527	8107	جنين
Tubas	75	786	70	788	طوباس
Talkarm	1085	5275	1119	5150	طولكرم
Qalqilya	2702	11395	332	2568	نابلس
Salfit	339	2591	79	1363	قلقيلية
Nablus	70	1379	2881	11053	سلفيت
Ramallah&Bireh	1172	8156	1256	7835	رام الله والبيرة
Jericho	221	876	404	3205	أريحا
Jerusalem	852	5679	246	823	القدس
Bethlehem	753	4958	783	4917	بيت لحم
Hebron	2172	12938	2327	12567	الخليل
West Bank	**10911**	**62350**	**11024**	**58376**	**الضفة الغربية**
North Gaza	827	3322	789	3335	شمال غزة
Gaza	1569	10960	1530	10970	غزة
Deer Al-Balah	923	2825	897	2828	دير البلح
Khan Younis	1751	4162	1694	4189	خانيونس
Rafah	916	2576	881	2607	رفح
Gaza Strip	**5986**	**23845**	**5791**	**23929**	**قطاع غزة**
Palestinian Territory	**16897**	**86195**	**16815**	**82305**	**الأراضي الفلسطينية**

جدول 2: عدد المنشآت حسب المحافظة وحالة العمل 1999

Table 2: Number of Establishments by Governorate and Status 1999

Governorate	نشاط مساند	تحت التجهيز	مغلقة مؤقتاً	مغلقة نهائياً	عاملة	المجموع	المحافظة
	Auxil Act. Unit	Under Prep.	Temp. Closed	Perm. Closed	In Operation	Total	
Jenin	508	9	183	770	8317	9787	جنين
Tubas	41		5	29	786	861	طوباس
Talkarm	441	13	62	569	5275	6360	طولكرم
Qalqilya	1144	18	49	1491	11395	14097	نابلس
Salfit	200	6	18	115	2591	2930	قلقيلية
Nablus	34	1	3	32	1379	1449	سلفيت
Ramallah&Bireh	455	14	64	639	8156	9328	رام الله والبيرة
Jericho	65		7	149	876	1097	أريحا
Jerusalem	169	29	83	571	5679	6531	القدس
Bethlehem	214	2	23	514	4958	5711	بيت لحم
Hebron	610	16	135	1411	12938	15110	الخليل
West Bank	**3881**	**108**	**632**	**6290**	**62350**	**73261**	**الضفة الغربية**
North Gaza	633	1	20	173	3322	4149	شمال غزة
Gaza	798	12	99	660	10960	12529	غزة
Deer Al-Balah	652	6	16	249	2825	3748	دير البلح
Khan Younis	1200	7	60	484	4162	5913	خانيونس
Rafah	378	2	31	505	2576	3492	رفح
Gaza Strip	**3661**	**28**	**226**	**2071**	**23845**	**29831**	**قطاع غزة**
Palestinian Territory	**7542**	**136**	**858**	**8361**	**86195**	**103092**	**الأراضي الفلسطينية**

جدول 3: عدد المنشآت العاملة حسب المحافظة والملكية 1999

Table 3: Number of Establishments by Governorate and Ownership 1999

Governorate	هيئة دولية Foreign Body	وكالة الغوث UNRWA	حكومة اجنبية Foreign Gov.	سلطة محلية Local Auth.	حكومة مركزية Central Gov.	شركة حكومة اجنبية Foreign Gov CO.	شركة حكومة وطنية National Gov. Co.	خاص اجنبي Private Foreign	خاص وطني Private National	المجموع Total	المحافظة
Jenin	5	20	2	85	414	0	0	38	7753	8317	جنين
Tubas	0	8	1	8	50	0	0	0	719	786	طوباس
Talkarm	1	23	0	52	285	0	0	24	4890	5275	طولكرم
Qalqilya	7	26	4	104	455	0	0	36	10763	11395	نابلس
Salfit	0	4	0	31	170	0	0	7	2379	2591	قلقيلية
Nablus	0		0	13	120	0	0	5	1241	1379	سلفيت
Ramallah&Bireh	10	27	8	75	456	0	1	69	7510	8156	رام الله والبيرة
Jericho	3	16	3	14	90	0	0	12	738	876	أريحا
Jerusalem	11	12	4	24	182	1	0	16	5429	5679	القدس
Bethlehem	3	18	16	31	273	0	0	39	4578	4958	بيت لحم
Hebron	9	30	3	45	771	0	0	26	12054	12938	الخليل
West Bank	**49**	**184**	**41**	**482**	**3266**	**1**	**1**	**272**	**58054**	**62350**	**الضفة الغربية**
North Gaza	2	34	1	29	141	0	1	1	3113	3322	شمال غزة
Gaza	26	48	18	51	438	1	1	47	10330	10960	غزة
Deir Al-Balah	3	55	2	19	141	1	0	2	2602	2825	دير البلح
Khan Younis	4	31	0	30	221	0	0	10	3866	4162	خانيونس
Rafah	0	32	0	21	127	0	0	6	2390	2576	رفح
Gaza Strip	**35**	**200**	**21**	**150**	**1068**	**2**	**2**	**66**	**22301**	**23845**	**قطاع غزة**
Palestinian Territory	**84**	**384**	**62**	**632**	**4334**	**3**	**3**	**338**	**80355**	**86195**	**الأراضي الفلسطينية**

جدول 4 : عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 1999

Table 4: Number of Establishments in Operation in the Private Sector and Government Companies by Principal Economic Activity and Employment Size Group 1999

ISIC	Economic Activity	فئات حجم العماله Employment Size Group						المجموع Total	النشاط الأقتصادي	القطاع
		100+	50-99	20-49	10-19	5-9	0-4			
A	Agriculture(farming of cattle &other animals)	0	0	2	8	111	5980	6101	الزراعة (تربية الماشية والحيوانات الاخرى)	أ
C	Mining & quarrying	1	5	8	22	146	181	363	التعدين واستغلال المحاجر	ج
D	Manufacturing	22	47	304	915	2261	11879	15428	الصناعة التحويلية	د
E	Electricity and water supply	1	1	2	3	7	381	395	امدادات الكهرباء والمياه	هـ
F	Construction	4	6	34	61	110	268	483	الانشاءات	و
G	Wholesale, retail trade & repairs	1	4	45	209	1063	40684	42006	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات	ز
H	Hotels & resturants	1	4	33	47	159	2645	2889	الفنادق والمطاعم	ح
I	Transport, storage & communications	4	12	24	50	118	544	752	النقل والتخزين والاتصالات	ط
J	Financial intermediation	3	9	50	55	45	511	673	الوساطة المالية	ي
K	Real estate,renting & business activities	1	1	16	65	207	2805	3095	الانشطة العقارية والايجارية	ك
M	Education	7	13	81	133	374	956	1564	التعليم	م
N	Health & social work	16	18	60	102	191	2791	3178	الصحة والعمل الاجتماعي	ن
O	Other community, social & personal services	1	4	24	90	213	3440	3772	أنشطه الخدمة الاجتماعية والشخصيه الاخرى	س
Palestinian Territory		**62**	**124**	**683**	**1760**	**5005**	**73065**	**80699**	**الأراضي الفلسطينية**	